الفصل الأول

ماهية البنك التجارى ووظائفه وأهدافه

مفهوم البنك [1]

وردت عدة تعريفات للبنك منها الكلاسيكية ومنها الحديثة فمن وجهة النظر الكلاسيكية يمكن القول أن البنك هو " **مؤسسة تعمل كوسيط مالى بين مجموعتين رئيسيتين من العملاء. المجموعة الأولى لديها فائض من الأموال وتحتاج إلى الحفاظ عليه وتنميته والمجموعة الثانية هى مجموعة من العملاء تحتاج إلى أموال لأغراض أهمها الاستثمار أو التشغيل أو كلاهما** "

كما قد ينظر إلى البنك على اعتبار أنه " **تلك المنظمة التى تتبادل المنافع المالية مع مجموعات من العملاء بما لا يتعارض مع مصلحة المجتمع وبما يتماشى مع التغير المستمر فى البيئة المصرفية**

أما من الزاوية الحديثة فيمكن النظر إلى البنك على أنه " **مجموعة من الوسطاء الماليين الذين يقومون بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لآجال محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلى والخارجى وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية وسياسة الدولة ودعم الاقتصاد القومى وتباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالى فى الداخل والخارج بما فى ذلك المساهمة فى إنشاء المشروعات وما يتطلبه من عمليات مصرفية**

---

1 من البداية لا بد من التعرف على معنى امصطلحات الآتية

- **الجهاز المصرفى**: هو مجموعة المؤسسات والقوانين والأنظمة التى تتألف منها وتعمل فى ظلها المصارف
- **الأعمال المصرفية**:هى أعمال تسلم النقود كودائع جارية أو ثابتة وفتح الحسابات الجارية وفتح الاعتمادات التقدية وإصدار خطابات الضمان ودفع وتحصيل الشيكات أو أذون الصرف وخصم السندات والكمبيالات وغيرها من الأوراق التجارية وأعمال الصرف الأجنبى .....إلخ من أعمال البنوك

وتجارية ومالية وفقا للأوضاع التى يقررها البنك المركزى والشكل التالى يسهم فى إيضاح مفهوم البنك كوسيط مالى.

البنك كوسيط مالى

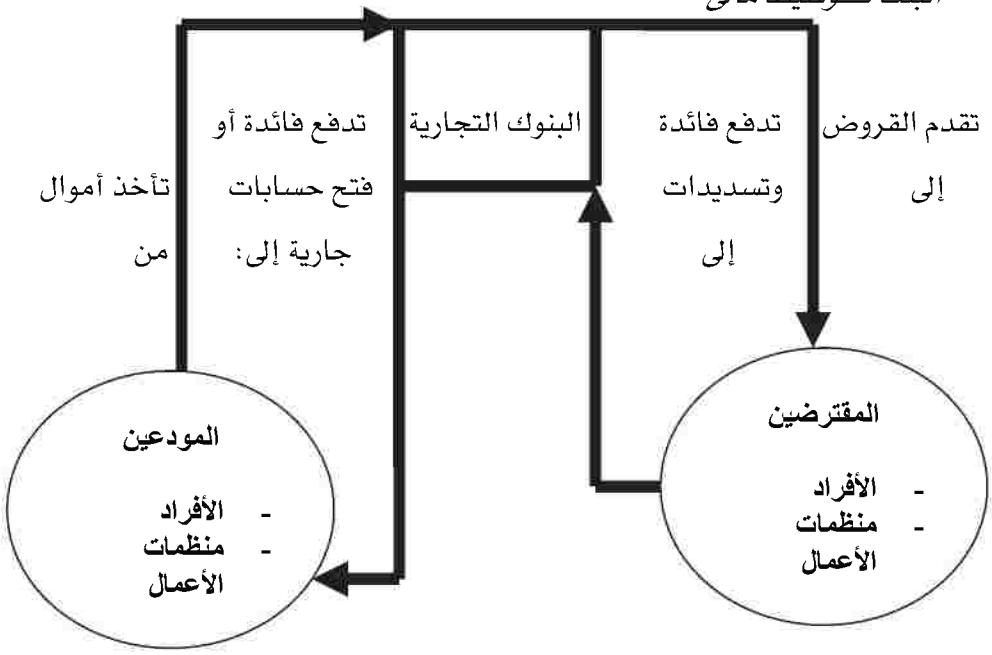

معنى ذلك أن البنك يقوم بتقديم ما يستطيع تقديمه من خدمات مالية - من خلال موارده المتاحة- تمثل حلول للمشاكل المالية المتجددة والمتغيرة لعملائه المتوقعين. وهنا يحصل العميل على المنفعة المتمثلة فى حل مشكلاته المالية، كما ينتفع البنك من خلال المقابل المادي والمعنوي الذى يحصل عليه من عملائه، كما يحصل المجتمع كله على منفعة من نشاط البنك متمثلة فى تسهيل وتنشيط المعاملات المالية لأطراف المجتمع بما يعمل على تقدم ونمو الاقتصاد القومي والعالمي. وذلك المعنى هو الذى يحتوى بداخله على مفهوم البنك الشامل، فالبنك الشامل معناه أن يقوم البنك بتقديم أية حلول لمشاكل عملاءه المالية بشرط تحقيق الأرباح وتحقيق مصلحة المجتمع . ويحتوى ذلك المعنى بداخله أيضا المفهوم الحديث للتسويق الذى يعنى " مبادلة المنفعة مع مجموعات من العملاء المتوقعين فى ظل تحقيق مصلحة المجتمع والموائمة مع البيئة المتغيرة باستمرار ".

هذا ويلاحظ أن الهدف الأساسى من التحول إلى البنك الشامل هو توليد المرونة والآلية التى تمكن البنك من التوائم مع التغير الحادث فى البيئة المصرفية وكذلك لمواجهة المنافسة المرتقبة وبصفة خاصة بعد سريان الجزء الخاص بتحرير تجارة

الخدمات ومنها الخدمات المصرفية من اتفاقية إلجات حيث من ضمن ما يعتينه ذلك حرية دخول أى بنك أجنبى لأى سوق طالما يعمل فى ظل شفافية وعدم إغراق ومحافظا على احترام القانون المدنى للبلد الذى يعمل فيه وكفاءة الأسواق، وفيما يلى شكل يوضح البيئة المصرفية للبنوك الشاملة. (١)

البيئة المصرفية

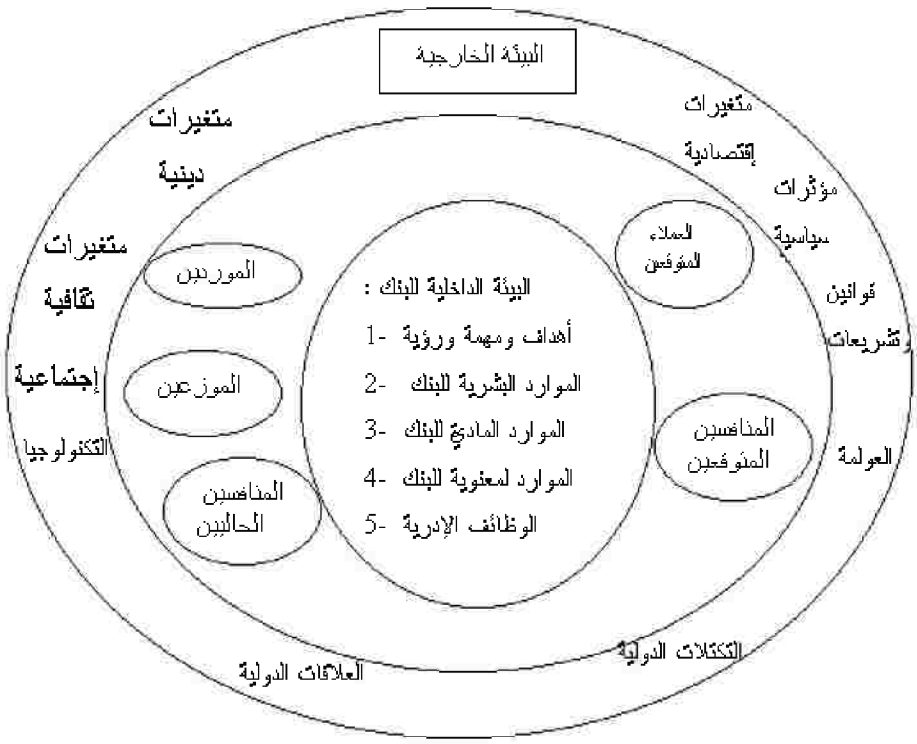

هذا ويلاحظ أن التحول من المفهوم التقليدى للبنك إلى المفهوم الحديث – البنك الشامل . يستدعى مجموعة من الركائز وذلك سواء على مستوى الدولة أو على مستوى الجهاز المصرفى وكذا على مستوى البيئة الداخلية للبنك نوضحها فيما يلى:

- **على مستوى الدولة:**
- توفير العوامل التى ترفع من مستوى كفاءة الأسواق .

---

(1) د. عبد العاطى لاشين – إدارة البنوك _ الناشر ٢٠٠٢ ص ٤١١- ٤١٦

- وجود بنك مركزى قوى مستقل متطور وفقا لتطور العمل المصرفى.
- وجود شبكة الأموال القومية وغرفة مقاصة إلكترونية بالبنك المركزى مرتبطة بالبورصة وشركة المقاصة المصرية وكذلك بغرفة المقاصة الدولية.
- القضاء على تشوهات أسعار الفائدة والاعتماد أكثر على أدوات السياسة النقدية غير المباشرة.

▫ على مستوى الجهاز المصرفى:

- ربط البنوك المصرية بشبكة الأموال القومية وغرفة المقاصة الإلكترونية بالبنك المركزى.
- خلق بيئة تشغيلية جيدة.
- العمل على رفع مستوى الوعى المصرفى للأفراد فى المجتمع.
- الاستعداد لمواجهة المنافسة المصرفية العالمية وعدم التقوقع .

▫ على مستوى البيئة الداخلية:

١.زيادة المستوى الذى تقدمه البنوك من معايير المنافسة المصرفية .

- تنويع الخدمات المالية التى تقدمها البنوك لتكون شاملة للمشاكل المالية للعملاء واستخدام بحوث التسويق المصرفى للتوصل إلى ذلك وكذلك إلى كل النقاط التالية:
- تحسن جودة الخدمة المصرفية.
- دقة المعاملات .
- الراحة النفسية والمادية التى يشعر بها العملاء داخل وخارج الفروع .
- مناسبة ساعات العمل للعملاء .
- انتشار فروع البنك ليقترب أكثر من العملاء .
- سرعة أداء الخدمات .
- حسن معاملة العملاء .
- حسن مظهر العاملين بالبنك وبصفة خاصة العاملين بالصفوف الأمامية .
- إدارة موارد البنك بكفاءة للوصول لأهداف الربحية والخطر والاستمرار والنمو .
- بناء السمعة والثقة فى البنك .

٢- ربط البنك بشبكة مالية موحدة على المستوى القومى ومرتبطة بالشبكة المالية الدولية لتسهيل والإسراع بخدمات العملاء الشاملة .

٣- ربط البنوك بالبنك المركزى .

٤- تطوير التفكير الإبداعى للعاملين بالبنك للمساهمة فى تقديم الحديث تكنولوجيا وخدميا بما يتلاءم مع حاجة العملاء المتطورة مع تطور البيئة بشكل عام .

٥- استخدام الاستراتيجيات التنافسية المناسبة .

هذا ويلاحظ أن عدم الأخذ بالمفهوم الحديث للبنك قد يؤدى إلى مجموعة من المخاطر من أهمها:

١. تنخفض القدرة التنافسية للبنك وما لذلك من تأثير على انخفاض أرباحه وزيادة مخاطره .

٢. قد تبتعد التعاملات المالية للأفراد والمنظمات عن الجهاز المصرفى وخصوصا مع تعاظم دور شبكة الإنترنت كوسيلة مالية وتسويقية عالمية .

٣. يتأثر اقتصاد الدولة بانخفاض مستوى أداء الجهاز المصرفى، فكلما نشط الجهاز المصرفى كلما انعكس ذلك على زيادة المبادلات المالية فى الاقتصاد ومن ثم زيادة نمو الدخل القومى بدرجة أكبر .

وأيا كانت التعاريف التى تعطى للبنك فإن القانون المصرى قد وضع الشروط التالية للمؤسسة التى تزاول أعمال البنوك(❖).

أ- أن تتخذ المؤسسة شكل شركة مساهمة .

ب- يجب أن لا يقل رأس المال المدفوع عن مبلغ معين يحدده القانون .

ج- أن يتمثل العمل الرئيسى للبنك فى تجميع المدخرات العاجلة مؤقتا من الجمهور وذلك بغرض إعطائها للغير لاستخدامها.

(❖)يقصد البعض أن هناك فرق بين مسمي البنك والمصرف وإن اسم البنك هو أصل الكلمة الانجليزية Bank أما كلمة مصرف فهي الكلمة العربية المرادفة للبنك وهي مأخوذة من أعمال الصرافة أو تداول وتوظيف الأموال وبناء عليه فإن كلمة (مصرف) تعني تلك المنظمة التي يعمل في جمع كميات من الأموال واستخدامها في استمارات أو اقراضها للغير سواء كانت بفائدة أو بدون فائدة .

أهمية البنوك[1]

تظهر أهمية البنوك فى العصر الحديث بأدائها أرصدة ضخمة من الودائع الصغيرة على مستوى الوفورات المحققة من الحجم الكبير وذلك لما يلى:

١- بدون هذه الوساطة يتعين على صاحب المال أن يجد المستثمر المطلوب والعكس بالشروط والمدة الملائمة للاثنين.

٢- بدون المصارف تكون المخاطرة أكبر لاقتصار المشاركة على مشروع واحد .

٣- نظرا لتنوع استثمارات المصارف فإنها توزع المخاطر مما يجعل فى الإمكان الدخول فى مشاريع ذات مخاطرة عالية .

٤- يمكن للمصارف نظرا لكبر حجم الأرصدة أن تدخل فى مشاريع طويلة الأجل.

٥- أن وساطة البنوك تزيد سيولة الاقتصاد بتقديم أصول قريبة من النقود تدر عائدا مما يقلل الطلب على النقود .

٦- بتقديم أصول مالية متنوعة المخاطر مختلفة وعائد مختلف وشروط مختلفة للمستثمرين فإنها تستوعب جميع الرغبات وتستجيب لها .

٧- تشجيع الأسواق الأولية التى تستثمر وتصدر الأصول المالية التى يحجم عنها الأفراد خوفا من المخاطرة .

أهداف البنك:

يهدف النشاط المالى فى البنك إلى تعظيم ثروة ملاك المشروع أو بمعنى آخر تعظيم قيمة السهم فى سوق الأوراق المالية بما يؤدى لتعظيم ثروة أصحاب حق الملكية وتعظيم الثروة هذا يتأتى عن طريق تعظيم الإيرادات أو تخفيض المصروفات أو كلاهما معا.[2]

---

(1) أ. يوسف كمال محمد – فقه الاقتصاد النقدى – دار الهداية للطباعة والنشر والتوزيع – القاهرة ١٩٩٣ ص ١٤٦ - ١٤٧

(2) د . عبد العاطى لاشين محمد منسى – إدارة البنوك – غير مبين الناشر ٢٠٠٢ ص ١٣

أ .على محمد حسن هويدى وآخرون – المحاسبة فى البنوك وشركات التأمين – غير مبين الناشر – غير مبين سنة النشر ص ٢١- ٣١

وظائف البنوك:

أولا :- قبول الودائع وتنمية الإدخار.

تقوم البنوك التجارية بصفة معتادة بقبول ودائع الأفراد والهيئات التى تدفع عند الطلب أو بناء على إخطار سابق أو بعد انتهاء أجل محدد .[1]

ولا تقتصر وظيفة البنك التجارى على مجرد قبول الودائع يقدمها الأفراد والهيئات بل تتعدى هذه الوظيفة السلبية لتصبح وظيفة إيجابية تتمثل فى جذب هذه الودائع عن طريق تنمية الوعى الادخارى وحث الأفراد والهيئات على الادخار[2] .

ويمكن تقسيم أنواع الايداعات التى يقدمها المودعين لدى البنوك التجارية إلى أربعة أقسام رئيسية هى:

أ- حسابات جارية دائنة:

الحسابات الجارية لدى البنوك التجارية هى الحسابات التى تتضمن معاملات متبادلة بين البنوك وطرف آخر وقد يتمثل الطرف الآخر فى شخص أو أشخاص طبيعيين (أفراد) أو فى أشخاص إعتباريين (شركات وهيئات وبنوك أخرى) وقد تكون أرصدة بعض الحسابات الجارية لدى البنوك التجارية أرصدة تتمثل فى المبالغ المستحقة للطرف الآخر بمجرد طلبها أو قد تكون أرصدة بعض هذه الحسابات مدينة وتتمثل في المبالغ المستحقة للبنك التجاري على الطرف الآخر (نقدية لدى المراسلين وفروع البنوك الأخرى).

وتعتبر الحسابات الجارية الدائنة لدى البنوك التجارية بمثابة مصدر من مصادر الأموال الهامة لدى هذه البنوك. ولذلك تسعى البنوك التجارية إلى جذب قدر كبير من إيداعات الأفراد والهيئات فى صورة حسابات جارية دائنة. لذا نجد أنها تقوم بدراسة الدوافع السلوكية للعملاء التى تجعلهم يفضلون التعامل مع بنك تجارى معين دون بنك تجارى آخر .

وبدراسة الدوافع السلوكية للعملاء يمكن القول أن العميل يفضل التعامل مع بنك تجارى معين دون سواه لسبب أو أكثر من الأسباب الآتية:

١- قرب البنك من محل إقامة العميل أو محل إقامة عمل العميل .

---

(1) د. حازم أحمد يس – المحاسبة فى القطاعات النوعية – بدون ناشر ١٩٩٤ ص ١١ – ١٢

٢- نوع الخدمات المصرفية التى يقدمها البنك لعملائه .

٣- سهولة وسرعة الحصول على الخدمات المصرفية وعدم تعقيد الإجراءات الخاصة بالحصول على هذه الخدمات المصرفية .

لذلك تقوم البنوك التجارية بزيادة عدد فروعها لتكون قريبة من محال إقامة وعمل عدد كبير من العملاء كما تتنافس البنوك التجارية فى تعدد وتنوع الخدمات المصرفية التى تقدم للعملاء مع تبسيط إجراءات الحصول على هذه الخدمات وسرعة تلبية رغبة هؤلاء للعملاء .

ب- حسابات صندوق التوفير:

تلجأ البنوك التجارية إلى تشجيع العملاء (محدودى الدخل عادة) على الادخار عن طريق فتح حسابات توفير لهؤلاء العملاء تمنحهم بعض المميزات مثل دفع نسبة فائدة سنوية محددة عن المبالغ التى يحتفظ بها العملاء فى حسابات صندوق التوفير وتتحدد قيمة الفائدة التى يحصل عليها العميل بقيمة المبالغ التى يحتفظ بها والمدة التى يحتفظ خلالها بهذه المبالغ ومعدل الفائدة السنوى الذى يتعهد البنك بدفعه للعملاء على إيداعاتهم.

وإلى جانب معدل الفائدة المحدد فإن البنوك التجارية تعمل على جذب عدد أكبر من عملاء صندوق التوفير وذلك عن طريق تقديم بعض المزايا الأخرى مثل تقديم بعض الجوائز النقدية أو العينية (شقة تمليك أو سيارة) للفائزين فى عمليات السحب الدورى الذى يجريه البنك التجارى بين أرقام حسابات صندوق التوفير خلال فترات دورية معينة ويعلن عنها البنك

جـ- حسابات ودائع بإخطار:

تعمل البنوك التجارية على جذب المدخرات على اختلاف أنواعها فتقوم بتنويع حسابات الودائع للأفراد والهيئات بحيث يمكن للعملاء اختيار النوع المناسب لهم من حسابات الودائع . فمن العملاء من يجد نفسه أنه فى غير حاجة لمبلغ معين من المال لمدة غير معلومة على وجه التحديد ويرغب فى استثمار هذه المبالغ طول فترة عدم حاجته إليها. بحيث يكون من حقه سحب هذه الأموال عند الحاجة لها، فيقوم البنك بتشجيع هؤلاء العملاء على إيداع أموالهم فى حسابات ودائع بإخطار سابق ويقوم البنك بدفع فوائد المودعين عن المبالغ المودعة فى هذه الحسابات ولكى

يتمكن البنك التجارى من دفع فوائد بنسب مرتفعة فإنه يعمل على استثمار هذه الأموال بما يعود عليه بأرباح مرتفعة تزيد عن قيمة الفوائد التى يدفعها للعملاء.

د- حسابات ودائع لأجل:

قد يجد بعض العملاء أنهم فى غير حاجة إلى مبالغ معينة لمدة محددة ومعلومة فيلجأون إلى إيداع هذه المبالغ فى حسابات ودائع لأجل محدد لا يحق لهم سحبها إلا بعد انقضاء الأجل المحدد. فتقوم البنوك بتلقى هذه الودائع واستثمارها فى أنواع الاستثمار الملائم لهذا الأجل المحدد وتزداد قدرة البنك على توجيه هذه الإيداعات والاستثمار ذات معدلات الأرباح المرتفعة بزيادة الأجل الذى يمكن من خلاله استثمار هذه الإيداعات . فكلما زاد أجل الوديعة كلما تمكن البنك التجارى من تحقيق معدلات أرباح مرتفعة وكلما أمكن للبنك بالتالى من دفع معدلات فوائد مرتفعة لمودعى هذه الودائع .

ثانيا:- مزاولة عملية التمويل الداخلى والخارجى بما يحقق أهداف خطة التنمية

تعمل البنوك التجارية على تنمية الادخار وقبول الودائع قصيرة الأجل لكى تستخدم هذه الودائع فى عملية التمويل الداخلى والخارجى بما يحقق أهداف خطة التنمية.

فمن أهم أنواع الاستثمارات التى تلجأ إليها البنوك التجارية لتمويل المشروعات وخدمة الاقتصاد وتنميته ما يلى:

١- منح (تقديم) التسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل . فتقوم البنوك التجارية بتقديم القروض والسلفيات للعملاء لتمويل عمليات الإنتاج والتسويق الداخلى والخارجى وتطالب البنوك التجارية العملاء فى معظم الأحوال بتقديم الضمانات الكافية للبنك حتى يتجنب مخاطر عدم وفاء العملاء بالتزاماتهم أو تحد من هذه المخاطر.

٢- المساهمة فى إنشاء مشروعات جديدة أو تدعيم المركز المالى لمشروعات قائمة عن طريق الاكتتاب فى رؤوس أموال هذه المشروعات فتلجأ البنوك التجارية إلى شراء بعض الأوراق المالية (أسهم أو سندات) أو قد تلجأ للاشتراك فى أحد المشروعات عن طريق تقديم قروض طويلة الأجل أو قروض متوسطة الأجل وذلك لدعم الاقتصاد القومى والمساعدة فى تحقيق أهداف خطة التنمية .

٣- الاستثمارات قصيرة الأجل فى شراء الأسهم والسندات من الدرجة الأولى مثل السندات الحكومية وأسهم وسندات الشركات التى يتأكد للبنك سلامة مركزها المالى. وكثيرا م يلجأ البنك التجارى إلى تكوين محفظة أوراق مالية تحتوى على تشكيلة من الأوراق المالية التى يسهل تحويلها إلى نقدية دون التعرض للخسائر وهذا يتمشى مع عاملى السيولة والأمان.

هذا ويلاحظ أنه عند اختيار البنك لطريقة استثمار أموال المودعين فإنه لا بد أن يوازن بين ثلاثة عوامل رئيسية يجب أخذها فى الاعتبار عند إقرار سياسة الاستثمار. هذه العوامل الثلاثة هى:

أ- الربحية:

يسعى البنك التجارى إلى توجيه الاستثمار إلى المصادر التى تحقق أقصى ربح ممكن بحيث يتمكن البنك من سداد الفوائد المستحقة للمودعين ومقابلة الالتزامات الأخرى ويحقق معدلات أرباح مناسبة تكفى لتكوين الاحتياطات اللازمة لتدعيم المركز المالى للبنك ولتوزيع أرباح مناسبة لأصحاب رأسمال البنك.

ب- الأمان (الضمان):

من المعروف أن معدلات الأرباح تكون أكثر ارتفاعا عندما تزيد درجة المخاطر التى يتعرض لها المستثمرون. ولما كانت البنوك التجارية تعتمد إلى حد كبير على أموال المودعين فى عملية تمويل المشروعات فإن البنوك التجارية لا بد وأن توازن بين الربحية ودرجة المخاطر التى تتعرض لها نتيجة عملية التمويل .

جـ- السيولة:

تعتمد البنوك التجارية اعتمادا كبيرا على مصادر الأموال قصيرة الأجل التى يقدمها المودعين، كما أن جزءا كبيرا من هذه الإيداعات يكون من حق المودعين سحبها عند الطلب أو بعد فترة قد تكون قصيرة من تاريخ إخطار البنك برغبة المودعين فى سحب هذه الأموال. معنى ذلك أن البنك التجارى قد يتعرض إلى مواجهة طلبات سحب كبيرة فى وقت واحد مما يحتم على البنوك التجارية أن تحتفظ بمعدل للسيولة يتناسب مع إجمالى التزامات الديون قصيرة الأجل. ولا يقصد بالاحتفاظ بمعدل سيولة معين أن يحتفظ البنك بأمواله فى صورة مبالغ نقدية سائلة حيث أنه إذا فعل ذلك فإنه لن يتمكن من تحقيق أرباح وإنما يقصد بالسيولة فى

هذا المجال القدرة على تحويل بنود الاستثمار إلى نقدية سائلة بسرعة ودون التعرض للخسائر.

ثالثا:- تقديم الخدمات المصرفية:

حيث تتنافس البنوك التجارية فى تنويع الخدمات المصرفية التى تقدمها لعملائها، وفى تبسيط إجراءات حصول العملاء على هذه الخدمات.

ومن أهم الخدمات المصرفية التى تقدمها البنوك التجارية للعملاء:

١- تحصيل وخصم الأوراق التجارية مقابل الحصول على عمولات وأجور وتقديم التسهيلات الائتمانية للعملاء بضمان الأوراق التجارية.

٢- تقديم بعض الخدمات الخاصة بالأوراق المالية للعملاء حيث تقوم البنوك التجارية بأعمال شراء وبيع الأوراق المالية نيابة عن العملاء كما تقوم بتحصيل ودفع كوبونات الأوراق المالية نيابة عنهم أيضا هذا فضلا عن قيام البنوك أيضا بأعمال إصدار الأوراق المالية نيابة عن الشركات وحفظ الأوراق المالية للعملاء ومنح التسهيلات الائتمانية بضمان الأوراق المالية.

٣- فضلا عن ذلك تقوم البنوك بتقديم العديد من الخدمات المصرفية الأخرى مثل إصدار خطابات الضمان للعملاء والقيام بأعمال الاعتمادات المستندية نيابة عنهم فى حالة الاستيراد والتصدير وشراء وبيع العملات الأجنبية وتأجير الخزائن.

أما عن الخدمات المصرفية الحديثة فمن امثلتها ما يلى:

- القروض الاستهلاكية.
- خدمات الإرشاد والنصح المالى.
- إدارة النقدية للمشروعات.
- التأجير التمويلى.
- المساهمة فى تمويل المشروعات المخاطرة.
- بيع الخدمات التأمينية.
- تقديم الخدمات الاستثمارية للمضاربة فى الأسهم.
- تقديم صناديق الاستثمار وصناديق العوائد السنوية الدورية.
- تقديم خدمات بنوك الاستثمار والبنوك المتخصصة.

- تقديم خدمات الثقة (ضمان تسويق الأوراق المالية) .
- تمويل مشروعات الامتياز .

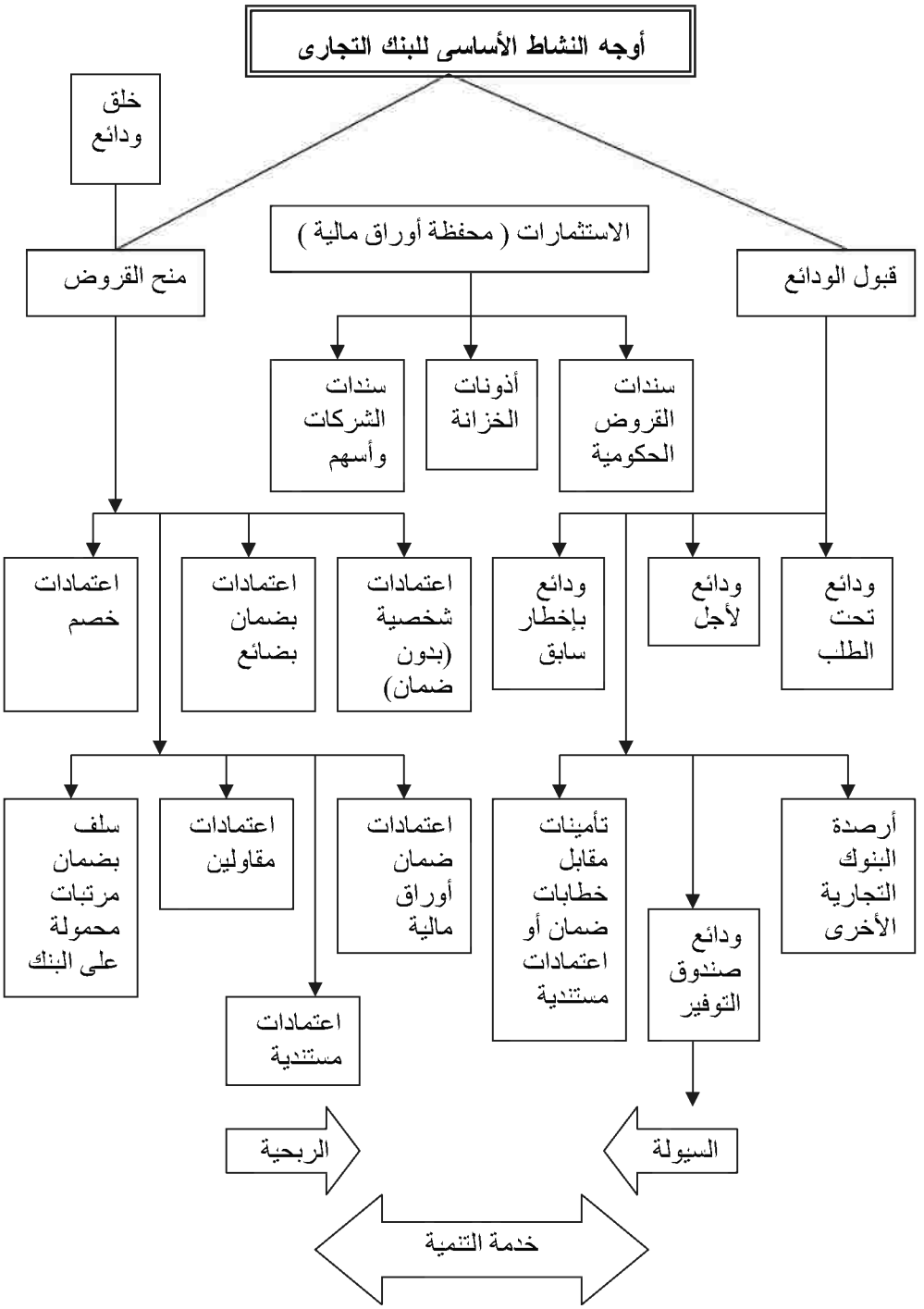

المبادئ التى تحكم أعمال البنوك[1]

يوجد عدد من المبادئ الهامة تلتزم بها البنوك في أداء وظائفها، وذلك لاكتساب ثقة المتعاملين وتنمية معاملاتها ومن أهم هذه المبادئ ما يلي:-

(١) السرية:

إن المعاملات بين البنك وعملائه تقوم على الثقة المطلقة فيه وفى العاملين لديه . فالمودع حينما يودع أمواله بالبنك إنما يعهد إلى هذا الأخير ببعض خصوصياته التى تعد من أسراره الخاصة . فلا يجوز للبنك أن يذيعها وإلا انصرف عنه المودعون، وكذلك فإن من المقترضين من البنك يعتبرون حاجتهم إلى القرض سرا خاصا بهم، وإذاعته تضر بسمعتهم المالية وتزعزع الثقة فيهم، لهذا فان التزام البنك بالسرية فى معاملاته، إنما هو إلتزام عام تقتضيه أصول المهنة، وظروف معاملاته التى تتسم بالحساسية فائقة الحد .

ولا يجوز للبنك أن يمد أى شخص كان ببيانات عن أحد المتعاملين معه إلا بإذن من هذا الأخير، ويستثنى الالتزام بمبدأ السرية عند طلب جهة رقابية عامة فى الدولة بيانا عن أحد المتعاملين مع البنك.

(٢) حسن المعاملة:

إن المعاملة الحسنة التى يلقاها عميل البنك من العاملين فيه، هى الأساس فى تحويل العميل العرضى إلى عميل دائم، وهى التى تجتذب العميل إلى التعامل مع بنك بذاته ما دامت الخدمات المصرفية التى تقدمها كافة البنوك واحدة، وواجب البنك أن يعنى عناية فائقة باختيار العاملين فيه، ويعمل على تدريبهم بما يمكنهم من تقديم خدمة مصرفية ممتازة إلى عملائه، ويجب أن يكون المصرفى صريحا وحازما فى تقديره للأمور، متقد الذاكرة وقوى الملاحظة حتى يستطيع أن يحكم بسرعة على أحوال العميل، ويجب أن يتصف بالشجاعة التى تجعله يقول " لا " دون حرج، مهما كانت العلاقة الشخصية التى تربطه بالعميل، ويجب أن يتسم بالبشاشة التى تحبب الناس إليه، كذلك فإن نبرة الإخلاص فى صوت المصرفى، وما يبديه من شعور بالحرص على مصلحة عملائه لها أثر خاص على العميل .

---

(1) محمد نجيب رسلان – إدارة المنشآت المالية البنوك – غير مبين الناشر ١٩٨٦ ص١٩- ٢٢

(٣) الراحة والسرعة:

إن إحساس العميل بالراحة عند وجوده بالبنك، يغريه على كثرة التردد عليه، لهذا تسعى البنوك إلى توفير أكبر قدر من الراحة للعملاء، من إعداد أماكن مناسبة لاستقبالهم لقضاء وقت الانتظار، فضلا عن استخدام أجهزة تكييف الهواء.

وليس معني العمل على راحة العملاء أن يتقاعس العاملون فى البنك عن تلبية طلباتهم بالسرعة الواجبة، فالمتردد على البنك يهمه أن ينصرف فى أسرع وقت مهما كانت الراحة التى يتمتع بها أثناء الانتظار، لهذا يجب أن توضع الإجراءات الروتينية للعمل داخل البنك، بحيث تكفل الخدمة السريعة للعملاء دون تعقيد أو تسويف .

ومما يساعد على السرعة فى إنجاز الأعمال بالبنك استخدام الأجهزة الآلية الحديثة التى تكفل استخراج البيانات المعقدة فى لحظات، وتحقق الدقة فى تلك البيانات وتساعد على حفظ المستندات بالأسلوب السليم مما يمكن من استخراج ما يلزم فى أقصر وقت، وتتيح الاتصالات السريعة مع الفروع أو المراسلين .

(٤) كثرة الفروع:

إن البنوك عامة والتجارية خاصة تسعى دائما إلى توسيع نشاطها وذلك بفتح فروع لها فى المناطق التى تأمل أن يغطيها نشاطه، وكثرة الفروع وانتشارها فى مناطق جغرافية مختلفة تعود على البنك بفوائد كثيرة مثل:

أ- تيسير على عملاء البنك إجراء معاملاتهم وذلك بعدم الانتقال إلى إدارة البنك وما يترتب على ذلك من وقت ومال .

ب- البنك ذو الفروع الكثيرة يتمتع بمزايا المشروعات الكبيرة فيتمكن من تقسيم العمل على نطاق واسع، ويقل عنده الاحتياطى النقدى اعتمادا على تبادل المساعدات بين الفروع .

ج- توزيع المخاطر التى يواجهها البنك على جهات مختلفة فإذا كسدت صناعة ما فى منطقة جغرافية فإن هذا الكساد لن يؤثر إلا على الفرع الموجود بهذه المنطقة وحده، ويمكن تعويض خسارة هذا الفرع بالأرباح الناتجة عن عمليات فروع أخرى .

د- السهولة والسرعة وقلة التكاليف التى يتحملها البنك عند تحويل النقود من جهة إلى أخرى، وذلك بعدم الاستعانة بالمراسلين ومنحهم عمولات عن عمليات التحويل .

أنواع البنوك

تختلف الدول من حيث نظمها الاقتصادية وتبعا لذلك تختلف النظم المصرفية من دولة لأخرى، ويتكون الجهاز المصرفى فى أى دولة من الدول من عدد البنوك تختلف فى أنواعها تبعا لتخصصاتها.

وأهم أنواع هذه البنوك:

١- البنوك المركزية .

٢- البنوك التجارية .

٣- البنوك الإسلامية .

٤- البنوك المتخصصة .

أ- بنوك صناعية

ب- بنوك زراعية

ج- بنوك عقارية

٥- بنوك الادخار .

وفيما يلى شرحا مختصرا عن طبيعة أعمال تلك البنوك على أن نعود إلى هذا الموضوع بشئ من التفصيل عند الحديث عن تنظيم البنك .

(١) البنك المركزي:-

له دور هام فهو يقوم بالاشراف على السياسة الائتمانية فى الدولة، ويصدر أوراق البنكنوت، ويحدد حجم المعروض منها، ويراقب أعمال البنوك التجارية ويقوم بأعمال المستشار النقدى للدولة، ويحتفظ بحسابات لها ويسهل جميع عملياتها المصرفية .

(٢) البنوك التجارية:

تقوم بقبول الودائع وتوظيف النقود بأنواعها ومن أهم أعمالها خصم الأوراق التجارية والتسليف بضمان أوراق مالية أو بضائع وفتح الاعتمادات .

(٣) بنوك الاستثمار:

تقوم بتوظيف أموالها فى المشروعات التجارية والصناعية لأجل طويل والاشتراك

فى إنشاء شركات وأقراضها لمدة طويلة وقد أنشئ فى مصر فى الآونة الأخيرة منذ عام ١٩٧٤ عدد كبير منها وتتماثل هذه البنوك مع البنوك التجارية فى قبولها للودائع والذى يمثل جزء رئيسى لنشاطها .

(٤) البنوك الإسلامية :

تقوم بقبول الودائع تحت الطلب والودائع لأجل مثل البنوك التجارية إلا أنها تختلف عن البنوك التجارية فى طريقة توظيف الأموال، حيث أن البنوك التجارية تعتبر الفائدة أساس التعامل، فى حين أن البنوك الإسلامية تعتمد على المضاربة الإسلامية (المشاركة) فى توظيف أموالها ويعتبر هذا البنك من البنوك التجارية بالنظر إلى الطبيعة الغالبة للنشاط الذى يزاوله .

(٥) البنوك المتخصصة "غير التجارية" :

تعتمد هذه البنوك على مصادرها الداخلية فى القيام بوظائفها حيث تعمد فى تمويل أنشطتها التى تتخصص فيها على مواردها الذاتية ولا تمثل الودائع بالنسبة لها دورا ملحوظا كما أن تجميع الودائع لا يمثل واحدا من أغراضها بل يجب ملاحظة ما يلى بالنسبة للبنوك المتخصصة [1]

أ- يتمثل النشاط الرئيسى للبنوك المتخصصة فى القيام بعمليات الائتمان طويل الأجل لخدمة نوع محدد من النشاط الاقتصادى .

ب- لا تعتمد البنوك المتخصصة على قبول الودائع تحت الطلب كأحد الأنشطة الرئيسية لها .

ج- تعتمد البنوك المتخصصة فى تمويل أنشطتها على مواردها الذاتية ومصادرها الداخلية التى تتمثل فى رأس المال والاحتياطيات والقروض طويلة الأجل المتمثلة فى السندات التى تصدرها .

هذا ويمكن تقسيم البنوك المتخصصة من حيث عمليات التمويل التى تقوم بها إلى الأنواع التالية :-

---

(1) أ . سيد عبد الفتاح صالح – دراسات فى محاسبة المنشآت المالية – غير مبين الناشر – ٢٠٠٠ ص ٤

أ- البنوك الصناعية:-

تقوم بتقديم السلف والقروض ومساعدة الصناع للقيام بأعمالهم على أتم وجه ورفع مستوى الصناعة والمساهمة فى إنشاء شركات صناعية ومثل ذلك البنك الصناعى .

ب- البنوك الزراعية:

تقوم هذه البنوك بمنح سلف للزراع لمدة قصيرة بضمان المحاصيل للقيام بأعمال الزراعة، وقد قامت هذه البنوك لحماية صغار الزراع من استغلال المرابين ومثل ذلك بنك التسليف الزراعى والتعاونى.

ج- البنوك العقارية:

توظف أموالها فى منح قروض ذات آجال مقابل رهن عقارى بضمان أراضى زراعية وذلك لاستصلاح الأراضى أو بناء عقارات، وفى أغلب الأحوال توضع هذه البنوك تحت إشراف الدولة للمحافظة على الثروة القومية ومثل ذلك البنك العقارى المصرى .

(٥) بنوك الادخار:

تقوم بإقراض المشتركين فى رأس مالها بفوائد متعادلة .

أنواع البنوك التجارية[1]

تنقسم البنوك التجارية إلى أنواع متعددة طبقا للزاوية التى يتم من خلالها النظر إلى البنوك وذلك على النحو التالى:

أ- من حيث نشاطها ومدى تغطيتها للمناطق الجغرافية:

(١) البنوك التجارية العامة:-

ويقصد بها تلك البنوك التى يقع مركزها الرئيسى فى العاصمة أو فى إحدى المدن الكبرى . وتباشر نشاطها من خلال فروع أو مكاتب على مستوى الدولة أو خارجها . وتقوم هذه البنوك بكافة الأعمال التقليدية للبنوك التجارية، وتمنح

(1) د . سيد محمد جاد الرب وآخرون – إدارة المنشآت المالية – غير مبين الناشر ٢٠٠٢ ص٣٥-٣٩

الائتمان قصير ومتوسط الأجل، كذلك فهى تباشر كافة مجالات الصرف الأجنبى وتمويل التجارة الخارجية .

(٢) البنوك التجارية المحلية:

ويقصد بها تلك البنوك التى يقتصر نشاطها على منطقة جغرافية محدودة نسبية مثل محافظة معينة أو مدينة أو ولاية أو إقليم محدد .

ويقع المركز الرئيسى للبنك والفروع فى هذه المنطقة المحددة . وتتميز هذه البنوك بصغر الحجم، كذلك فهى ترتبط بالبيئة المحيطة بها وينعكس ذلك على مجموعة الخدمات المصرفية التى تقوم بتقديمها .

ب- من حيث حجم النشاط:

(١) بنوك الجملة:

ويقصد بها تلك البنوك التى تتعامل مع كبار العملاء والمنشآت الكبرى .

(٢) بنوك التجزئة:

وهى عكس النوع السابق حيث تتعامل مع صغار العملاء والمنشآت الصغرى لكنها تسعى لاجتذاب أكبر عدد منهم . وتتميز هذه البنوك بما تتميز به متاجر التجزئة، فهى منتشرة جغرافيا، وتتعامل بأصغر الوحدات المالية قيمة من خلال خلق المنافع الزمنية والمكانية ومنفعة التملك والتعامل للأفراد، وبذلك فإن التجزئة تسعى إلى توزيع خدمات البنك من خلال المستهلك النهائى .

ج- من حيث عدد الأفرع:

(١) البنوك ذات الفروع:

وهى بنوك تتخذ فى الغالب شكل الشركات المساهمة كشكلا قانونيا لها فروع متعددة تغطى أغلب أنحاء الدولة ولا سيما الأماكن الهامة، وتتبع اللامركزية فى تسيير أمورها حيث يترك للفرع تدبير شئونه، فلا يرجع للمركز الرئيسى للبنك إلا فيما يتعلق بالأمور الهامة التى ينص عليها فى لائحة البنك، وبطبيعة الأمور فإن المركز الرئيسى يضع السياسة العامة التى تهتدى بها الفروع .

ويتميز هذا النوع من البنوك بأنه يعمل على النطاق الأهلى، ويخضع للقوانين العامة للدولة وليس لقوانين المحافظات التى يقع الفرع فى نطاقها الجغرافى .

وتميل هذه البنوك إلى التعامل فى القروض قصيرة الأجل (سنة فأقل) وذلك لتمويل رأس المال العامل لضمان سرعة استرداد القرض . وإن كانت تتعامل أيضا فى القروض متوسطة الأجل وكذلك طويلة الأجل ولكن بدرجة محدودة .

(٢) بنوك السلاسل:

وهى عبارة عن سلسلة من البنوك نشأت نتيجة لنمو حجم البنوك التجارية، وزيادة حجم نشاطها واتساع نطاق أعمالها وتتكون السلسلة من عدة فروع منفصلة عن بعضها إداريا، ولكن يشرف عليها مركز رئيسى واحد يقوم برسم السياسات العامة التى تلتزم مختلف وحدات السلسلة بها، كذلك فهو ينسق بين الوحدات وبعضها، ولا يوجد هذا النوع من البنوك التجارية إلا فى الولايات المتحدة الأمريكية.

(٣) بنوك المجموعات:

وهى تأخذ شكل شركة قابضة تدير مجموعة من الشركات التابعة التى تعمل فى النشاط المصرفى، حيث تقوم الشركة القابضة بالإشراف على الشركات التابعة وتضع لها السياسات العامة بينما تترك لها تنفيذ هذه السياسات بشكل لا مركزى . وتأخذ هذه البنوك طابع احتكارى، ولقد انتشرت هذه البنوك فى أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية .

(٤) البنوك الفردية:

تقوم هذه البنوك على ما يتمتع أصحابها من ثقة، وبطبيعة الحال فإنها منشأة فردية تكون محدودة رأس المال ولذلك فهى سوف تتعامل فى المجالات قصيرة الأجل ثم توظيف الأموال فى الاوراق المالية والأوراق التجارية المخصومة، وغير ذلك من الأصول عالية السيولة والتى يمكن تحويلها إلى نقود بسرعة وبدون خسائر .

ومن أمثلتها مؤسسة الراجحى المصرفية بالمملكة العربية السعودية، فهى عبارة عن بنك فردى، وليس لهذا النوع من البنوك وجود فى مصر منذ تأميم البنوك فى عام ١٩٦٠م .

(٥) البنوك المحلية:

وهى بنوك تغطى منطقة جغرافية محددة كمدينة أو محافظة أو ولاية وتخضع هذه البنوك للقوانين الخاصة بالمنطقة التى تعمل بها، كذلك فهى تتفاعل مع البيئة التى توجد بها وتعمل على تقديم الخدمات المصرفية التى تناسبها .

خصائص البنوك

(أ) الخصائص المميزة للبنوك غير التجارية أى البنوك المتخصصة

تقوم البنوك المتخصصة بعمليات للائتمان المتوسط والطويل الأجل فى نشاط إقتصادى معين تعكسه تسميتها كالبنوك العقارية والزراعية والصناعية . أو قد يرجع التخصص إلى مقابلة حاجات ائتمانية من نوع خاص كما هو الحال مثلا بالنسبة لبنوك الاستثمار والأعمال .

وتعتمد البنوك المتخصصة على مواردها الذاتية (رأس المال واحتياطات ومخصصات البنك) وأيضا على موارد خارجية، أى غير ذاتية . ويغلب على تلك الموارد الأخيرة طابع الاقتراض من سوق المال عن طريق إصدار سندات تشتريها خاصة مؤسسات التمويل الكبرى وشركات التأمين، وقد تقترض من البنوك التجارية أو من البنك المركزى أو من الدولة أيضا.[1]

وجدير بالذكر أن البنوك المتخصصة فى الدول النامية تعتمد بصفة رئيسية فى الحصول على الموارد الخارجية على الحكومة والبنوك التجارية والبنك المركزى، وذلك لضيق الأسواق المالية فى تلك الدول . وعادة تقدم لها تلك القروض بأسعار فائدة منخفضة .

(ب) الخصائص المميزة للبنوك التجارية:

إن السمة الأساسية للبنوك التجارية تتمثل فى قدرتها على خلق الائتمان، وإضافتها بذلك إلى كمية النقود نقودا دفترية أى نقودا مصرفية . وهذه الخاصية للبنوك التجارية إنما تميز تلك البنوك عن البنوك المتخصصة .

وتتمثل الموارد الذاتية للبنوك التجارية (رأس المال المدفوع واحتياطيات ومخصصات البنك مع ملاحظة أن المخصص المحتجز على ذمة توريده لمصلحة الضرائب مقابل الضرائب المستحقة عن أرباح العام لا يدخل فى الموارد الذاتية للبنك) نسبة صغيرة من المجموع الكلى لمواردها، ومعنى ذلك أن الموارد الخارجية أى الموارد غير الذاتية للبنوك التجارية تمثل نسبة ضخمة من المجموع الكلى لموارد تلك البنوك . هذا وتمثل الودائع عادة نسبة ضخمة من الموارد غير الذاتية، وهناك نوع يمثل الجزء الأكبر من تلك الودائع ألا وهى الودائع تحت الطلب، وهذا من شأنه أن يجعل لمسألة السيولة أهمية خاصة لدى البنوك التجارية .

---

(1) د. أحمد على غنيم – اقتصاديات البنوك – مكتبة مدبولى – القاهرة – ١٩٨٩ ص ١٧ – ١٨

مصادر تمويل البنك التجارى

تنقسم مصادر التمويل للبنك التجارى إلى مصدرين أساسيين هما :- [1]

(أ) المصادر الداخلية – أموال المصارف الخاصة:

وهى تتألف من:

١- رأس المال المدفوع

وتتمثل فيه الأموال التى يحصل عليها المصرف من أصحاب المشروع عند بدء تكوينه وأية إضافات أو تخفيضات قد تطرأ عليها فى فترات لاحقة . ويمثل هذا المصدر نسبة ضئيلة من مجموع الأموال التى يحصل المصرف عليها من جميع المصادر ولكن أهمية هذا المصدر لا يمكن المبالغة فيها حيث يساعد رأس المال على خلق الثقة فى نفوس المتعاملين مع المصرف ضد ما يطرأ من تغييرات على قيمة الموجودات التى يستثمر فيها المصرف أمواله . هذا ويجب عدم المغالاة فى رفع قيمة رأس المال وذلك لأن:

أ- المصرف لا يتعامل بشكل رئيسى بأمواله الخاصة وإنما بأموال المودعين لذا فهو لا يحتاج إلى الأموال الخاصة لنفس الدرجة التى يحتاجها المشروع التجارى أو الصناعى

ب- صغر حجم رأس المال يمكن المصرف من توزيع عائد مجز على رأس المال لأن العائد من الاستثمارات بعد تغطية تكاليف الحصول على الأموال من المصادر الخارجية والمصاريف الادارية والعمومية اللازمة لإدارة المشروع بوجه عام لن يشجع أصحاب رأس المال على استثمار أموالهم فى المشروع إذا لم يكن هذا العائد مرتفعا.

ويكون رأس مال المصرف التجارى نسبة ضئيلة من خصومه مما يدل على ضآلة الدور الذى يقوم به بعكس الحال فى مصرف غير تجارى مثل المصارف المتخصصة حيث يكون رأس المال نسبة كبيرة من خصوم هذه المصارف وتعتمد عليه فى عملياتها بينما يعتمد المصرف التجارى على ودائعه .

وبما أن المصارف التجارية قلما تربح عندما تباشر أعمالها لذلك فإن اسمهما عادة

---

(1) د. زياد رمضان وآخرون – الاتجاهات المعاصرة فى إدارة البنوك – دار وائل للنشر والتوزيع – عمان ٢٠٠٠ ص ٥١ - ٦٩

تباع فى بعض البلدان بقيم أعلى من قيمتها الاسمية المعلنة (علاوة اصدار) بقصد الحصول على فائض من الأموال يمتص الخسارة التى يتكبدها المصرف عادة فى بداية أعماله دون أن تؤثر على رأس المال الممثل بالقيمة الاسمية لأسهمه المتداولة .

٢- الأرباح المحتجزة:

تحتجز الأرباح بصفة عامة فى المشروعات لأسباب مختلفة وهى تمثل جزءا من حقوق المساهمين ويرى البعض فيها وسيلة للحصول على الأموال اللازمة للاستثمار داخليا . ويمكن تقسيم الأشكال التى تتخذها الأرباح المحجوزة إلى الاحتياطيات والمخصصات والأرباح غير المعدة للتوزيع وذلك على النحو التالي:-

أ- الاحتياطيات:

تقتطع الاحتياطيات من الأرباح لمقابلة طارئ محدد تحديدا نهائيا وقت تكوين الاحتياطى . وتفاديا لإظهار حجم الأرباح المحجوزة فى حساب واحد ظهرت فى المحاسبة عدة تسميات لأنواع مختلفة من الاحتياطيات فهناك الاحتياطى العام والاحتياطى القانونى واحتياطى الطوارئ وغيرها من الأسماء المختلفة التى تطلق على جزء من الأرباح يراد حجزه وإعادة استثماره فى المشروع . وبصفة عامة يكون المصرف أى احتياطى فيه عن طريق اقتطاع مبلغ من أرباحه السنوية وهو لذلك ملك للمساهمين .

والاحتياطيات بأشكالها المختلفة تعتبر مصدراً من مصادر التمويل الداخلية وإنها من طبيعة رأس المال نفسها بمعنى أنه كلما زادت الاحتياطيات زاد ضمان المودعين فى المصارف للأسباب التى تم ايرادها لدى بحث رأس المال كما أنه يجب عدم المغالاة فى تكوينها وإلا أصبح العائد على المجموع الأموال الممثلة لحقوق المساهمين غير مجز لهم لاستثمار أموالهم فى مثل هذه المشروعات والاحتياطيات أما أن تكون احتياطيات خاصة وإما أن تكون قانونية.

(١) الاحتياطى الخاص (الاختيارى)

وهو احتياطى يكونه المصرف من تلقاء نفسه من غير أن يفرضه عليه القانون وهو يكونه لنفسه تحقيقا لغرضين:

(أ) تدعيم المركز المالى للمصرف فى مواجهة المتعاملين والجمهور.

(ب) ملافاة كل خسارة فى قيمة أصول المصرف تزيد عن قيمة الاحتياطى القانونى.

(٢) الاحتياطى القانونى (احتياطى رأس المال)

وهو احتياطى يطلبه القانون وينص على أن يكون بنسبة معينة من رأس المال فعندما يستقر المصرف فى أعماله ويبدأ فى الحصول على الأرباح فإن القانون ينص على أن المصرف أن يقتطع نسبة مئوية معينة من الأرباح الصافية قبل توزيعها فى كل سنة حتى تصبح قيمة هذا الاحتياطى معادلة للقيمة الإسمية لأسهم المصرف العادية المتداولة (رأس ماله المدفوع) ويسمى هذا الاحتياطىالقانوني أو الاحتياطي الاجبارى

(احتياطى رأس المال) والمقصود به أنه يخدم كوسيلة للوقاية ضد أى خسارة قد تنتج عن عمليات المصرف .

ب- المخصصات:

تكون المخصصات فى العادة قيمة الأصول لتجعلها ممثلة للقيمة الحقيقية لها فى تاريخ إعداد الميزانية طبقا لأسس التقييم المتعارف عليها لكل نوع من أنواع الأصول . وتحمل الأرباح عادة بقيمة هذه المخصصات .

وتختلف نسبة المخصصات حسب ظروف كل مصرف ومن أمثلة المخصصات: مخصصات الاستهلاك ومخصص الديون المشكوك فيها .

ج- الأرباح غير الموزعة:

ان الاحتياطيات والمخصصات تكون غير معدة للتوزيع على المساهمين كأرباح إلا أن المبالغ التى تبقى بعد اقتطاع الاحتياطيات والمخصصات تكون قابلة للتوزيع على شكل أرباح أسهم وقد توزع الإدارة جزءا منها وتستبقي جزءا منها على شكل أرباح غير موزعة مدورة إلا أنها تكون قابل للتوزيع ويوزعها المصرف متى شاء .

٣- سندات الدين الطويل الأجل:

إن رأس المال والاحتياطى والمخصصات والأرباح غير الموزعة هى المصادر الداخلية التقليدية للأموال بالنسبة للمصرف التجارى، أما المصادر الحديثة فتشمل سندات الدين الطويل الأجل[1] وهى من المصادر الخارجية ويصدرها المصرف ويبيعها

(1) لمزيد من التفصيلات عن ال Debentures راجع

للجمهور وللمؤسسات ويحتفظ بالأموال الناتجة عن هذا البيع ضمن أمواله الخاصة شريطة أن يكون لسداد الودائع حق الأولوية على سدادها هذه السندات عند تصفية أعمال المصرف .

هذا ويلاحظ أن أموال المصرف الخاصة تستخدم فى الأغراض التالية:

١. رأس مال المصرف ضرورى لبداية عمل المصرف .

٢. رأس المال والاحتياطى يشكلان ضمانة ضد خسائر المصرف فى أول عهده .

٣. أموال المصرف الخاصة الكثيرة تساعد على كسب ثقة المودعين .

٤. قياس يقيس به المالكون مقدار ما يملكون من ثروة مستثمرة فى ذلك المصرف

(ب) المصادر الخارجية

١. الودائع

الودائع بشكل عام من أبرز مصادر التمويل الخارجية للمصرف وهى بشقيها الودائع المحلية والودائع الأجنبية تؤلف المصدر الرئيسى لأموال المصرف التجارى.

تصنيف الودائع:

لا يقتصر قبول المصارف التجارية للودائع على الودائع الجارية فحسب بل يتعداها إلى قبول أنواع مختلفة من الودائع يمكن تصنيفها بموجب معايير مختلفة مثل معيار الزمن ومعيار المصدر ومعيار النشاط ومعيار المنشأ.

❖ الودائع حسب الزمن:

إذا أخذنا الزمن معيارا للتصنيف فإن الأنواع الرئيسية للودائع هى:

١. الودائع تحت الطلب:

وتمثل الأموال التى يودعها الأفراد والهيئات بالمصارف التجارية بحيث يمكن سحبها فى أى وقت بموجب أوامر يصدرها المودع إلى المصرف ليتم الدفع بموجبها له أو لشخص آخر يعينه المودع فى الأمر الصادر منه للمصرف.

Geoffrey W. Benner. "Placing Bank Capital Debentures: Bank Magazine. March 1967. P. 64 & 121.

٢. **الودائع لأجل:**

وهى نوعان: تستحق بتواريخ معينة وخاضعة لإشعار وتتمثل فيما يلي:-

أ- الودائع لأجل تستحق بتواريخ معينة

وتمثل الأموال التى يرغب الأفراد والهيئات الخاصة والعامة فى إيداعها فى المصارف لمدة محددة مقدما (١٥يوما، ثلاثة أشهر، أو ستة أشهر، أو سنة مثلا) على أنه لا يجوز السحب منها جزئيا قبل انقضاء الأجل المحدد لإيداعها ويلجأ الأفراد والهيئات إلى الإيداع الثابت لأجل بالمصارف عندما يتكون لديهم فائض نقدى لم يتيسر لهم استثماره .

ومما يشجع هؤلاء على مثل هذا الإيداع استعداد المصارف لأن تدفع فائدة على تلك الايداعات أكبر من الفائدة المدفوعة على أى نوع آخر من فوائد الودائع إذ أن تحديد فترة الايداع يعطيها مرونة أكبر فى استثمار الايداعات الثابتة لأنها تضمن بقاءها تحت تصرفها فترة الإيداع على الأقل وبذلك يمكن استثمارها بالكامل دون اعتبار لعامل السيولة فيما عدا ما ينص القانون على الاحتفاظ به فى البنك المركزى على شكل حساب جار.

وإذا طلب المودع سحب وديعته قبل معاد الاستحقاق يحق للمصرف أن يختار بين عدم الدفع حسب الاتفاق وبين التساهل والدفع وفى الغالب تميل المصارف إلى البديل الثانى فى الظروف العادية حتى لا تسئ إلى سمعتها وفى هذه الحالة قد تضع المودع أمام أحد بديلين هما :-

١- إما أن يسحب الوديعة ويخسر الفوائد.

٢- وإما أن يقترض من المصرف بضمان وديعته وبسعر فائدة أكبر من سعر الفائدة التى يتقاضاها من المصرف على وديعته .

وواضح أن أيا من الحلين يجعل المودع يتردد كثيرا قبل سحب وديعته قبل ميعاد استحقاقها .

ب- الودائع لأجل بإخطار (أو الخاضعة لإشعار)

ويقصد بها الأموال التى يودعها الأفراد والهيئات بالمصارف على أن لا يتم السحب منها إلا بعد إخطار المصرف بفترة تحدد عند الإيداع وبالمقابل يدفع المصرف فائدة

على هذه الودائع قد تكون معدلاتها أقل أو مساوية لأسعار الفوائد على الودائع لأجل. وتلجأ الهيئات والأفراد إلى هذا النوع من الإيداع عندما يتجمع لديها رصيد نقدى فى فترات دورية ولمدة قصيرة انتظارا لفرص الاستثمار ولا ترغب تلك الهيئات والأفراد فى الارتباط بإيداع أموالهم لفترة محددة خوفا من مجرد الايداع فى الحساب الجارى العادى إذ تتاح لها فرص استثمار الأموال المودعة بإخطار دون الاحتفاظ بمبالغ كبيرة سائلة لمقابلة السحب منها.

فالودائع بإخطار تعتبر حالة متوسطة بين الإيداع الثابت وبين الحساب الجارى والعادى.

٣. حسابات التوفير:

تقوم المصارف التجارية أحيانا بعمليات صندوق التوفير خاصة فى البلاد المتخلفة اقتصاديا وهذه العمليات لا تختلف فى طبيعتها عن الودائع لأجل بإشعار إلا من حيث الإجراءات التى تتبع فى الإيداع والسحب وحجم الوديعة والمبلغ المصرح بسحبه فى كل مرة حيث تتماشى هذه الأمور مع ما يتناسب مع جمهور المودعين فى صندوق التوفير ومعظمهم من صغار المدخرين.

ومع أن الإيداعات فى صندوق التوفير من طبيعة الودائع بإخطار إذ لا يتم السحب من صندوق التوفير بما يتجاوز حدا معينا إلا بعد إخطار المصرف بفترة (غالبا ما تتغاضى المصارف عن هذا الشرط) إلا أن الفائدة التى تدفعها المصارف على ودائع صندوق التوفير تكون أعلى بقليل من الفائدة على الأولى لعدم ضرورة احتفاظ المصارف بنسبة سيولة مرتفعة فى حالة ايداعات صندوق التوفير لأن المودعين فى هذه الحالة لا يودعون إلا ما يتبقى من دخولهم بعد سداد نفقات المعيشة ولذا فإن هذه الحسابات تمتاز بصفتها الادخارية وباستمرار زيادة أرقامها سنة بعد أخرى (خاصة فى السنوات التى يرتفع فيها الدخل) بالإضافة إلى صغر مبالغها وكبر عدد حساباتها.

❖ الودائع حسب مصدرها:

أما إذا أخذنا مصدر هذه الودائع معيارا لتصنيفها فإن الودائع قد تكون أجنبية أو محلية وفيما يلى تفصيلات كل مجموعة .

الودائع الأجنبية:

أ- ودائع البنوك من خارج البلد المعنى وهذه البنوك فى الواقع تتخذ من

المصارف المحلية بنوكا مراسلة فتحتفظ بمقدار ضئيل من الودائع لديها لتسهيل معاملاتها ولا تدخل أرصدة هذه الحسابات فى مجموع الودائع عندما يستعمل صافى الودائع مطروحا عنها الودائع فى المصارف والتى تعود ملكيتها لمصارف أخرى .

ب- ودائع غير المقيمين وهم أولئك الأشخاص الذين لديهم حسابات فى المصارف المحلية ولكنهم لا يقيمون فى البلد المعنى .

الودائع المحلية

أما الودائع المحلية فتتألف من ودائع القطاع الخاص وودائع البنوك المحلية .

أ- ودائع القطاع الخاص المقيم

وهى من أهم أنواع الودائع .

ب- ودائع القطاع العام

تأتى بالدرجة الثالثة بعد ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم.

وهى تنقسم إلى:

١- الودائع الحكومية وشبه الحكومية:

وهى حسابات الحكومة والمؤسسات شبه الحكومية فى المصارف التجارية.

٢- ودائع البلديات والمؤسسات العامة:

وهى ودائع البلديات والمجالس القروية والمؤسسات العامة المودعة فى المصارف التجارية.

ج- ودائع البنوك المحلية:

قد تحتفظ البنوك بحسابات لدى بعضها البعض.

❖ الودائع حسب منشئتها:

ويمكن تصنيف الودائع حسب منشئتها إلى حقيقية ومشتقة.

أ- الودائع الحقيقية (الأولية)

وتنشأ عن إيداع نقود أو إيداع شيكات (مسحوبة على مصرف آخر) فى المصرف وتسمى ودائع أولية حقيقية غير وهمية بمعنى أن هنا قيمة حقيقية عهد بها

فعلا إلى المصرف. أى أنها هى المبالغ التى أودعت فعلا بالمصرف بواسطة أصحاب الأموال. وإيداع المبالغ النقدية أمر لا يحتاج لبيان خاص فيستطيع أصحاب المدخرات أن يودعها بدلا من الاحتفاظ بها لديها خوفا عليها من السرقة أو النفاذ.

ب- الودائع المشتقة:

وتسمى أيضا ودائع ائتمانية وتخلقها المصارف عن طريق منح القروض وتضيفها إلى قيمة النقود الورقية والمعدنية المتداولة. لذا فهى من أهم أنواع الودائع، ونقول تخلقها المصارف لأن المصرف لا يقرض فى العادة نقوده وإنما يمنح المقترض الحق فى سحب شيكات عليه وهنا تنشأ للمقترض لدى المصرف وديعة بمقدار القرض المتفق عليه ومن هنا تزيد ودائع المصرف فى ذات الوقت التى تزيد فيه قروض المتعاملين . وإذا قام المقترض بقضاء حاجاته عن طريق السحب على هذا القرض فإن ودائع دائنى المصرف تزيد بينما لا تنقص الودائع الحقيقية شيئا.

الودائع حسب حركاتها

وتصنف الودائع حسب حركتها فهى إما أن تكون نشيطة أو مقيدة .

أما **الودائع النشيطة** فيكون رصيدها غير ثابت نسبيا لكثرة عمليات السحب والايداع بعكس **الودائع الخاملة** حيث يكون رصيدها ثابتا نسبيا وغالبا ما تكون الودائع الخاملة ذات طبيعة ادخارية.

أما **الودائع المقيدة** فهى الأموال التى يودعها الأفراد والهيئات لغايات معينة حيث يتم الاتفاق على حصر استعمالها بهذه الغايات. فقد تكون هذه الودائع ضمانات لتعهدات أو التزامات يقدمها المودع للمصرف مقابل تكبد المصرف لالتزام عرضى فى سبيله كإصدار خطاب ضمان أو خطاب اعتماد مستندى أو كفالة وغيرها من البنود التى تظهر فى الميزانية تحت الحسابات النظامية.

هذا ويلاحظ بصفة عامة أن هناك مجموعة من العوامل التى تؤثر فى حجم ونوعية الوديعة وهذه العوامل هى:-

١- العوامل المؤثرة فى حجم الودائع ونوعيتها على مستوى البنك.

أ- الصورة الذهنية للبنك لدى الجمهور فكلما كانت هذه الصورة طبيعية كان ذلك مدعاة لاجتذابهم.

ب- تشكيلة الخدمات المصرفية الاسمية والنوعية التى يقدمها البنك فكلما زادت هذه التشكيلة ساعد ذلك على اجتذاب العملاء وزيادة درجة رضاءهم.

ج- طبيعة العملاء حيث أن لكل قطاع من قطاعات العملاء احتياجاته ومن ثم فإن سعى إدارة البنك نحو تلبية احتياجات كل قطاع من شانه المساهمة فى زيادة حجم ونوعية الودائع.

د- سياسات البنك ومركزه المالى فكلما كان المركز المالى للبنك قويا وسليما كلما كان ذلك دافعا لتعامل الجمهور فيما يتعلق بحجم ونوعية الودائع.

٢- العوامل المؤثرة فى الودائع على المستوى القومى:

أ- الحالة الاقتصادية حيث يزداد الإقبال على الودائع فى حالات الرواج والعكس تماما فى حالات الانكماش.

ب- تأثير الإنفاق الحكومى فكلما زاد حجم الإنفاق الحكومى كلما زاد حجم الودائع وذلك لأن زيادة الإنفاق الحكومى من شأنه أن يخلق حالة من الرواج فى الأسواق.

ج- درجة انتشار الوعى المصرفى فارتفاع مستوى هذا الوعى من شأنه أن يؤثر إيجابيا على حجم ونوعية الودائع.

د- نسبة الاحتياطى والسيولة حيث أن ارتفاع هذه النسبة والتى يلزم البنك المركزى البنوك بايداعها لديه من شأنه أن يؤدى إلى تقليل حجم الودائع الجديدة فى البنك.

وفى نهاية ذلك العرض نود الإشارة إلى النقاط التالية:

١- يتأثر مجموع الودائع بالوضع الاقتصادى العام للدولة ولكن هناك عوامل محددة تؤثر فى مجموع ودائع القطاع العام ومجموع القطاع الخاص. أما العوامل التى تلعب دورها فى تحديد مجموع ودائع القطاع العام فهى [1]

أ- التشريع النقدى للدولة من حيث السماح أو عدم السماح بحفظ الودائع العامة فى المصارف التجارية. والاجراء الغالب هو أن لا تسمح الدولة بحفظ أموالها فى البنك المركزى لاعتبارات تتعلق بالسياسات النقدية سلامة أموال الدولة.

---

(1) د . سعيد النابلسى – محاضرات فى إدارة الأعمال المصرفية – عمان ١٩٦٩ ص٤

ب- وضع الدولة المالى العام فكلما كان الوضع المالى للدولة أحسن كلما ازدادت قيمة الودائع فى المصارف إذا سمحت سياستها بذلك.

ج- حركة الموارد والنفقات الخاصة بالدولة.

د- سياستها الإئتمانية .

هـ- وجود أم عدم وجود فروع منتشرة للبنك المركزى فى جميع أرجاء الدولة.

- **أما ودائع القطاع الخاص فيتأثر حجمها بالعوامل التالية:**

أ- مستوى النشاط الاقتصادى العام: فكلما كان الوضع الاقتصادى مزدهرا كلما زاد حجم ودائع القطاع الخاص.

ب- الاستقرار السياسى: يساعد على زيادة حجم الأموال المودعة.

ج- الثقة النفسية والتقاليد .

د- العادات والأعراف والتقاليد .

هـ- الوازع الدينى .

٢- تتأثر المزايا المصرفية بالنسبة لكل شكل من أشكال الإيداعات وذلك وفقا للعوامل التالية:

أ- حجم الوديعة .

ب-مصدرها .

ج-درجة سيولتها ممثلة بمدة بقائها فى المصرف .

د- تكاليف الوديعة .

٣- أن هناك علاقة بين أموال البنك الخاصة والودائع والقروض.

فإذا فرض أن تنص تعليمات البنك المركزى على وجود علاقة محددة بين أموال البنك الخاصة والودائع من جهة وبين الودائع وحجم البنك المركزى أن لا تقل نسبة أموال البنك الخاصة إلى الودائع عن ١٠٪ فى أى حال من الأحوال وكذلك نصت تعليماته على أن لا تزيد نسبة القروض فى الودائع على ٧٠ ٪ وسبب هذه التحديدات هو رغبة البنك المركزى فى خلق نوع من الضوابط تحد من رغبة أصحاب البنوك وادارتها فى تقليل حجم رأس مال البنك وأمواله الخاصة سعيا وراء تحقيق عائد كبير على أموال أصحاب المشروع والمثال التالى يوضح هذه العلاقات:

إذا كان حجم أموال البنك الخاصة فى أحد البنوك ١٥ مليون حنيها وتقيد هذا البنك تمام التقيد بتعليمات البنك المركزى.

المطلوب:

أ- استخراج أقصى رصيد للودائع فى دفاتره.

ب- استخراج أقصى رصيد للقروض القائمة فى دفاتره.

ج- إذا علمت أن أرباح البنك الصافية بلغت ١,٨٧٥ مليار جنيها بعد الضرائب، استخراج العائد على أموال أصحاب الشروع (أى العائد على القيمة الصافية)

الحل:

أ-

$$\frac{\text{أموال البنوك الخاصة}}{\text{الودائع}} > ١٠٪ \quad \text{(لا تقل عن ١٠٪)}$$

$$\frac{\text{١٥ مليون}}{\text{س}} > ٠,١$$

أي أن أقصي ما يمكن أن يقبله من الودائع (س) لا يزيد عن مليون جنيه

ب-

$$\frac{\text{القروض}}{\text{الودائع}} > ٧٠٪ \quad \text{(لا تقل عن ٧٠٪)}$$

$$\frac{\text{س}}{\text{١٥٠}} > ٠,٧٠٪$$

س ١٥٠ > × ٠,٧ > ١٠٥ ملايين جنيه

أى أن أقصى ما يستطيع أن يمنحه من قروض تكون فى دفاتره يجب أن لا تزيد عن ١٠٥ ملايين جنيه .

العائد على القيمة الصافية =

ج- = صافى الربح بعد الضرائب / أموال أصحاب المشروع × ١٠٠

١,٨٧٥ / ١٥ × ١٠٠ ٪

٢. **البنك المركزى:**

يمكن النظر إلى البنك المركزى على اعتبار أنه مصدرا من مصادر التمويل الخارجى وذلك من خلال قيام ذلك البنك بما يلى:

أ- **تقديم القروض والسلف:**

يعمل البنك المركزى كبنك للبنوك ويقوم مقام المقرض الأخير للمصارف فيقدم لها قروضا لمساعدتها على تلبية حاجاتها . والتسهيلات التى يعطيها البنك المركزى للمصارف فى حالة اقتراضها منه تفوق معدل الفائدة الذى يتقاضاه وذلك لأنه غالبا ما يمنح هذه القروض ليشجع المصارف على الاقتراض لتمويل النشاطات التى يرغب فى تشجيعها.

ب- **إعادة الخصم:**

تخصم المصارف التجارية عادة أوراقا وسندات مالية للمتعاملين وبدلا من أن تجمد قيمتها لحين استحقاقها تعيد خصمها لدى البنك المركزى وتدفع له بالمقابل معدل إعادة الخصم الذى يتقاضاه البنك المركزى وتربح الفرق بين المعدلين: معدل الخصم الذى تتقاضاه من مالك الورقة الأصلى ومعدل إعادة الخصم الذى تدفعه للبنك المركزى . ومن هنا يتضح أن معدل إعادة الخصم يكون أقل من معدل الخصم .

ويفضل المصرف فى الأحوال العادية وعند توفر النقود فى خزائنه أن يحتفظ بهذه الأوراق لحين استحقاقها وذلك لأمرين:

الأول: الاستفادة من استثمار أمواله فى عملية الخصم فيستفيد مبلغ الخصم كاملا إذا ما احتفظ بالورقة لحين استحقاقها وبذلك يحقق ربحا ماديا أكبر .

الثانى: أن إعادة خصم الأوراق أمر لا ينظر إليه مالك الورقة الأصلى بارتياح لأن ذلك قد يكشف بعض أسراره المالية . كما أن المصرف التجارى نفسه لا ينظر إليه بارتياح لأن لجوءه إلى إعادة الخصم قد يساء فهمه ويفسر من قبل البعض على أنه دليل على ضعف سيولة المصرف وعدم قدرته على مواجهة طلبات المتعاملين معه من النقود المتوفرة لديه.

لذا فإن المصرف التجارى لا يلجأ إلى إعادة الخصم إلا عند الضرورة القصوى المتمثلة:

١- تدنى سيولته .

٢- تدنى رصيد أمواله الجاهزة .

٣- زيادة فرص استثمار أمواله فى نواح أكثر ربحا من إعادة الجسم .

٣. التسهيلات الائتمانية الخارجية:

وتتلخص فى القروض والاعتمادات التى تحصل عليها المصارف من مراسليها فى الخارج وعادة ما تكون بالعملات الأجنبية لذا فإن هذا المصدر لا يمكن اعتباره مصدرا مباشرا كما أن استعماله يقتصر على تمويل عمليات مصرفية تصرف للمصرف المحلى لتمويل عملياته . إلا أن هذه المصادر هامة لتوسيع عمليات المصرف مع الخارج حيث تساعد المصرف على ترسيخ علاقاته بالخارج مما ينتج عنه إمكانية استخدامه كمصرف مراسل للمصارف الخارجية فيستفيد من العمولات الناتجة عن أداء هذه الخدمات.

٤. مصادر تمويل أخرى:

وتشتمل على ما يلى:

أ- القروض المتبادلة بين المصارف المحلية:

فى بعض الأحيان تلجأ المصارف التجارية إلى الاقتراض من بعضها البعض فى سبيل تمويل عملياتها إلا أن هذه الطريقة لا تنظر إليها المصارف عادة بعين الارتياح نظرا لما قد يظنه البعض من أن التجاء المصارف إلى مثل هذه الطريقة قد يعنى

ضعف المصرف المقترض، وكذلك فإن هذا المصدر غير مضمون لأن الحاجة إلى الأموال تنشأ عادة من زيادة الطلب على المسحوبات أو القروض وبما أن هذه الأمور تحدث نتيجة لأوضاع سياسية أو اقتصادية معينة فإن جميع المصارف العاملة فى البلاد تتعرض لنفس هذه الظروف مما يجعل كل المصارف تحتاج إلى أموالها فى فترة واحدة الأمر الذى يجعلها غير مستعدة وغير قادرة على إقراض بعضها البعض وعندها فلا مناص من اللجوء إلى البنك المركزى كمقرض أخير

ب- التأمينات المختلفة:

وهى التأمينات التى يضعها الأفراد فى المصارف مثل تأمينات الاعتمادات المستندية ويتم تصنيف هذه التأمينات تحت الودائع المقيدة .

ج- ودائع المصارف من الخارج فى المصارف المحلية:

وهذا المصدر غير ثابت ولا يشكل نسبة ذات قيمة .

د- الشيكات والمسحوبات برسم الدفع:

وهذا المصدر غير ثابت ولا يعتمد عليه كثيرا ولذا فإنه لا يلعب دورا هاما فى عمليات التمويل .

ه- المطلوبات الأخرى:

وهى عبارة عن عدة بنود يدمجها البنك المركزى معا بقصد اختفاء معلمها أو لعدم أهمية تفصيلاتها.